

شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت



الإتحاد لوساطة الأوراق المالية
UNION SECURITIES BROKERAGE

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت



الإتحاد لوساطة الأوراق المالية
UNION SECURITIES BROKERAGE

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
21 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة لشركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول تلك البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به. لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. يتم اختيار الإجراءات إستناداً إلى تقدير مدقق الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتمادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأيي.

الرأي

برأيي، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2014 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليها قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي . وإن الشركة تمسك بحسابات منتظمة، وإن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

علاوة على ذلك، لم يرد إلى علمي خلال تدقيقي أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
21 يناير 2015



2013	2014	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة:
254,227	25,933	3	نقد ونقد معادل
4,100,000	4,190,000	4	ودائع لأجل
333,481	593,874	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>4,687,708</u>	<u>4,809,807</u>		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة:
648,590	292,722	6	استثمارات متاحة للبيع
375,693	376,631	7	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
144,964	103,510	8	ممتلكات ومعدات
<u>1,169,247</u>	<u>772,863</u>		مجموع الموجودات غير المتداولة
<u>5,856,955</u>	<u>5,582,670</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة:
329,250	130,027	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>329,250</u>	<u>130,027</u>		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة:
161,138	144,551	10	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>161,138</u>	<u>144,551</u>		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			حقوق الملكية:
3,000,000	3,225,000	11	رأس المال
1,012,788	1,035,198	12	إحتياطي قانوني
200,289	200,289	13	إحتياطي إختياري
212,998	161,217		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
940,492	686,388		أرباح مرحلة
<u>5,366,567</u>	<u>5,308,092</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>5,856,955</u>	<u>5,582,670</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

الشيخ أحمد دعيج جابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة



2013	2014	إيضاح	
3,242,884	1,451,595		إيرادات عمولات من التداول في سوق الكويت للأوراق المالية
3,775	10,527		إيرادات عمولات من التداول في الأسواق العربية والعالمية
(972,865)	(435,479)		عمولات إلى سوق الكويت للأوراق المالية
2,273,794	1,026,643		صافي إيرادات العمولات
127,968	78,933	15	صافي أرباح الاستثمارات
-	(2,772)		خسائر الإنخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
(1,775,222)	(1,073,316)	16	مصاريف عمومية وإدارية
118,512	123,396		إيرادات فوائد
15,138	71,216	17	إيرادات أخرى
760,190	224,100		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(6,842)	(2,017)	18	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(9,345)	(27)	19	حصة الزكاة
(35,000)	(3,750)	14	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
709,003	218,306		صافي ربح السنة
فلس	فلس		
21.98	6.77	20	ربحية السهم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية .



<u>2013</u>	<u>2014</u>	
<u>709,003</u>	<u>218,306</u>	صافي ربح السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى :
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
80,842	32,799	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع (إيضاح 6 ، 7)
(83,412)	(69,601)	المعكوس نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع
-	(14,979)	المعكوس نتيجة الإنخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
<u>(2,570)</u>	<u>(51,781)</u>	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
<u><u>706,433</u></u>	<u><u>166,525</u></u>	مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية .



المجموع	أرباح مرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	إحتياطي إختياري	إحتياطي قانوني	رأس المال	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012
4,840,134	487,508	215,568	200,289	936,769	3,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012
706,433	709,003	(2,570)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
(180,000)	(180,000)	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية
-	(76,019)	-	-	76,019	-	المحول للإحتياطي القانوني
5,366,567	940,492	212,998	200,289	1,012,788	3,000,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
166,525	218,306	(51,781)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
-	(225,000)	-	-	-	225,000	إصدار أسهم منحة (إيضاح 14)
(225,000)	(225,000)	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 14)
-	(22,410)	-	-	22,410	-	المحول للإحتياطي القانوني
5,308,092	686,388	161,217	200,289	1,035,198	3,225,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية.



شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مفصلة)
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2013	2014	إيضاح
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
760,190	224,100	تسويات :
(127,968)	(78,933)	صافي أرباح الاستثمارات
-	2,772	خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
77,859	48,454	استهلاكات
26,037	29,365	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(118,512)	(123,396)	إيرادات فوائد
(1,071)	(4,076)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
(8,983)	(852)	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
607,552	97,434	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
136,223	(148,722)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
105,971	(153,830)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
849,746	(205,118)	النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
(2,009)	(6,842)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
(1,831)	(9,345)	حصة الزكاة المدفوعة
(3,747)	(41,876)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(4,500)	(35,000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
837,659	(298,181)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(1,010,000)	(90,000)	ودائع لأجل
(352,244)	(50,956)	شراء استثمارات متاحة للبيع
577,732	410,266	المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
(74,066)	(7,120)	شراء ممتلكات ومعدات
17,200	972	المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
64,752	20,000	توزيعات أرباح مستلمة
3,993	11,725	فوائد مستلمة
(772,633)	294,887	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(180,000)	(225,000)	توزيعات أرباح مدفوعة
(180,000)	(225,000)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(114,974)	(228,294)	صافي النقص في النقد والنقد المعادل
369,201	254,227	نقد ونقد معادل في بداية السنة
254,227	25,933	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية .

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة) كشركة مساهمة كويتية مقفلة موثقة لدى وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بموجب عقد تأسيس ونظام أساسي رقم 1482 / جلد 3 بتاريخ 2 ديسمبر 1984 وآخر تعديلاتهما بتاريخ 7 يوليو 2014 تحت رقم 38920 المؤشر عليها في السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة.

إن أنشطة الشركة الأساسية هي:

- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية والأسواق العربية والعالمية كافة.
- استثمار أموالها (والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأس مالها واحتياطياتها) في أسهم استثمار طويل الأمد وشراء عقارات لأغراض استعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها بشرط الحصول مسبقاً على تصريح بذلك من لجنة سوق الكويت للأوراق المالية مع مراعاة ما تقررر اللجنة من أنظمة وقرارات من وقت لآخر.

إن الشركة تابعة للبنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع.

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. : 25879 ، الصفاة ، 13119 - دولة الكويت.

إن إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2014 هو 57 موظف (2013 - 61 موظف)

بموجب إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 13 أبريل 2014، تم إعتقاد التعديلات على عقد تأسيس الشركة ليتوافق مع متطلبات قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، والذي تم الموافقة عليه لاحقاً من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة والمنعقدة بنفس التاريخ.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 21 يناير 2015 . إن الجمعية العامة للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ك) .

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2014:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) - تقاص الموجودات المالية والمطلوبات المالية
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) يوضح تعريف "الحق القانوني الملزم للتقابل في الوقت الحالي" و"تزامن التحقق والتسوية".

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36) - إفصاحات المبلغ الممكن استرداداً للموجودات غير المالية
قامت تلك التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36) باستبعاد متطلبات الإفصاح عن المبلغ الممكن استرداده من وحدة توليد النقد التي تم توزيع الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحدودة عليها، وذلك عند عدم وجود إنخفاض في القيمة أو عكس إنخفاض في القيمة لوحدة توليد النقد ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، فقد تطلبت تلك التعديلات إفصاحات إضافية عند قياس القيمة الممكن استردادها للأصل أو وحدة توليد النقد بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. تتضمن متطلبات الإفصاح الجديدة الإفصاح عن مستويات القيمة العادلة والافتراضات الأساسية وأسس التقييم المستخدمة بما يتماشى مع الإفصاحات المطلوبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) - قياس القيمة العادلة.

إن التعديلات المذكورة أعلاه لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأئشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – توضيح الطرق المقبولة للإهلاك والإطفاء

إن تلك التعديلات الجارية للتأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن استخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فإن الطرق المستندة إلى نمط الإيرادات لا يمكن استخدامها لإهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن استخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

إن تطبيق تلك المعايير والتعديلات المذكورة أعلاه لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - الأدوات المالية:

يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد والنقد المعادل، والودائع لأجل، والمدينين، والاستثمارات المتاحة للبيع، والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والدائنين.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

1 - النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في نقد في الصندوق ولدى البنك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

2- المدينون:

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع البضائع او خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين. تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة.

إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر. في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الارصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

3- الاستثمارات:

التحقق المبدئي والقياس

تقوم الشركة بتصنيف استثماراتها ضمن الفئات التالية: استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، واستثمارات متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

أ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: استثمارات محتفظ بها لغرض التداول واستثمارات تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم تصنيف كاستثمار كمحتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مداراة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يصنف الاستثمار من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك، أو إذا كانت هذه الاستثمارات مداراة ويتم تقييم أداؤها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

ب) استثمارات متاحة للبيع:

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى يتم تصنيف هذه الاستثمارات كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية إستبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية الفترة المالية.

يتم قيد عمليات شراء وبيع الاستثمارات في تاريخ المتاجرة - هو التاريخ الذي التزمت فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الاستثمارات ميدنياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

القياس اللاحق:

بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل الشركة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة استبعاد أو إنخفاض قيمة استثمار متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر .

إلغاء الاعتراف:

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كلياً أو جزئياً) في أحد هاتين الحالتين: أ. عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من هذا الاستثمار أو ب. عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الاستثمار وذلك في الحالات التالية: 1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الاستثمار من قبل الشركة أو 2- عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للاستثمار أو الاحتفاظ بها. ولكن تم تحويل السيطرة على الاستثمار. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الاستثمار بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة:

في نهاية كل فترة مالية تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح أقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الإنخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار ويتم تحديد الإنخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية.

في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

4- الدائنون:

يمثل بند الدائنون الإلتزام لسداد قيمة خدمات التي تم شراؤها من مزودي الخدمة ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

ج- الممتلكات والمعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسمة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويُدْرَجُ أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم إحساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	فئة الموجودات
5	أثاث ومفروشات ومعدات
5	أجهزة حاسب آلي
5	سيارات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع النمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحساب خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل مفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدره للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدث لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي و عقود الموظفين . إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

و - رأس المال:

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ز - المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج مخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - تحقق الإيراد:

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع الاستثمارات أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة.

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع والخدمات المقدمة.

(1) إيرادات العمولات

يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للشركة عند إكتمال صفقة الوساطة.

(2) أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

(3) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

(4) إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية .

ط - العملات الأجنبية:

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية و من إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر .

ي - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرجحاً.

ك - التقديرات والآراء المحاسبية الهامة:

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيراد:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو منكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الأستثمارات:

عند إقتناء الأستثمار تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر " أو "متاح للبيع". تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف أستثماراتها.

تقوم الشركة بتصنيف الأستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر " إذا تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. تقوم الشركة بتصنيف جميع الأستثمارات الأخرى كالأستثمارات "متاحة للبيع".

4- إنخفاض قيمة الأستثمارات:

تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض الأستثمار المتاح للبيع، والذي يتطلب آراء هامة. ولتقديم هذه الآراء، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة:

تقوم الشركة بإحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والإعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة تخضع لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة والتي لا تتضمن أنشطة إعادة هيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - نقد ونقد معادل

2013	2014
254,204	25,479
23	454
254,227	25,933

نقد في الصندوق ولدى البنوك
نقد محتفظ به كجزء من محفظة مدارة

4 - ودائع لأجل

إن الودائع لأجل مودعة لدى بنوك محلية وهي لأكثر من ثلاثة أشهر. إن معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل يتراوح من 1.25% إلى 3.5% سنوياً (2013 : 1.25% إلى 3.5% سنوياً).

هناك ودیعة ثابتة بمبلغ 50,000 دينار كويتي مرهونة مقابل خطاب ضمان لصالح سوق الكويت للأوراق المالية (إيضاح رقم 22).

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2013	2014
9,008	13,483
80,110	212,326
205,873	317,544
27,729	28,648
9,513	9,506
1,248	12,367
333,481	593,874

مدينون تجاريون
إيرادات عمولات مستحقة (أ)
فوائد مستحقة
مصاريف مدفوعة مقدماً
تأمينات مستردة
ذمم موظفين

(أ) لاحقاً لتاريخ البيانات المالية، إن إيرادات عمولات مستحقة بمبلغ 409,924 مستحقة من الشركة الكويتية للمقاصة، تم تحصيلها.

6 - استثمارات متاحة للبيع

2013	2014
536,240	292,722
112,350	-
648,590	292,772

أسهم مسعرة
أسهم غير مسعرة

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي :

2013	2014
796,420	648,590
352,244	50,956
(597,928)	(420,934)
97,854	31,861
-	(17,751)
648,590	292,722

الرصيد في بداية السنة
إضافات
الاستبعادات
التغيرات في القيمة العادلة
خسائر الإنخفاض في القيمة
الرصيد في نهاية السنة

بتاريخ 13 أكتوبر 2008 أجاز مجلس معايير المحاسبة الدولية إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية من فئة إلى أخرى في حالات نادرة (تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7).

تم تطبيق التعديل من قبل الشركة اعتباراً من 1 أكتوبر 2008 وتم إعادة تصنيف بعض الاستثمارات من فئة الاستثمارات المحفوظ بها لغرض التداول بقيمة دفترية 1,597,736 دينار كويتي إلى فئة الاستثمارات المتاحة للبيع. إن الخسائر الغير محققة لتلك الاستثمارات المتبقية والتي كانت ستدرج في بيان الأرباح أو الخسائر لو لم يتم إعادة تصنيف تلك الموجودات المالية بلغت 14,700 دينار كويتي (2013 : الأرباح غير المحققة بمبلغ 10,000 دينار كويتي) .

7 - مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة

تتطلب تعليمات سوق الكويت للأوراق المالية (السوق) مشاركة شركات الوساطة المالية في رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة الذي يدار من قبل السوق .

أنشئ نظام ضمان عمليات الوساطة لضمان عمليات الوساطة التي تتم على الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بموجب قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) بتاريخ 5 يونيو 2002 . إن الغرض من هذا النظام هو الحد من الآثار المترتبة على الإخفاق أو التأخير في الوفاء بنتائج المعاملات التي تتم من خلال الوسطاء المعتمدين لدى السوق ، وطبقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية ، بتاريخ 30 نوفمبر 2004 ، فإن رأس مال نظام ضمان عمليات الوساطة أصبح 10,000,000 دينار كويتي ، ومدفوع بالكامل . وفقاً لقرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية رقم (1) لسنة 2002 فإن الرصيد الصافي لنظام ضمان عمليات الوساطة سيتم توزيعه عند انتهاء الغرض من النظام على المشاركين فيه كل بنسبة مشاركته في النظام . كما ترد لكل مشارك في نظام ضمان عمليات الوساطة نسبة ما شارك به وفقاً لقيمتها الدفترية حسب آخر تقرير مدقق للمركز المالي إذا أنهت شركة الوساطة المشاركة في هذا النظام علاقتها مع السوق .

يجوز للجنة الإدارة أن توزع على المشاركين في النظام سنوياً كل أو بعض صافي عوائد استثمار أموال النظام إذا تجاوزت قيمة ما يتراكم منها نصف قيمة رأس ماله عند إصدار بيان المركز المالي له في نهاية أية سنة بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية للمشاركين بالنظام .

إن المشاركة في النظام يتم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما هو مطبق على "الاستثمارات المتاحة للبيع".

إن الحركة خلال السنة كانت هي كما يلي :

2013	2014
392,705	375,693
(17,012)	938
375,693	376,631

الرصيد في بداية السنة
التغيرات في القيمة العادلة
الرصيد في نهاية السنة

8 - ممتلكات ومعدات

المجموع	سيارات	أجهزة حاسب ألي	أثاث ومفروشات ومعدات	
731,150	36,720	285,003	409,427	التكلفة :
7,120	-	7,120	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
(17,689)	-	(17,689)	-	إضافات
720,581	36,720	274,434	409,427	استيعادات
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
586,186	1,171	188,172	396,843	الاستهلاك المتراكم :
48,454	7,344	30,742	10,368	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
(17,569)	-	(17,569)	-	المحمل خلال السنة
617,071	8,515	201,345	407,211	المتعلق بالاستيعادات
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
103,510	28,205	73,089	2,216	صافي القيمة الدفترية :
144,964	35,549	96,831	12,584	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013

9 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2013	2014	
7,404	10,435	دائنون
16,751	55,445	مصاريق مستحقة
51,589	50,714	إجازات موظفين مستحقة
35,000	3,750	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
6,842	2,017	المستحق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
9,345	27	زكاة مستحقة
202,319	7,639	مخصص أخطاء صفقات سوق الكويت للأوراق المالية (أ)
329,250	130,027	

(أ) إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي :

2013	2014	
7,291	202,319	الرصيد في بداية السنة
220,822	-	المحمل خلال السنة
-	(63,655)	مخصص لم يعد له ضرورة
(25,794)	(131,025)	تسويات خلال السنة
202,319	7,639	الرصيد في نهاية السنة

10 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2013	2014	
139,919	161,138	الرصيد في بداية السنة
26,037	29,365	المحمل خلال السنة
(1,071)	(4,076)	مخصص لم يعد له ضرورة
(3,747)	(41,876)	المدفوع خلال السنة
161,138	144,551	الرصيد في نهاية السنة

11 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 32,250,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية (2013 : 30,000,000 سهم).

12 - إحتياطي قانوني
وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الاساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الإحتياطي القانوني ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الإحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة .

13 - إحتياطي اختياري
وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الإحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة السنوية للمساهمين بناءً على توصية من مجلس الإدارة. في 2007 ، قررت الجمعية العامة السنوية للمساهمين إيقاف التحويل إلى حساب الإحتياطي الاختياري .

14 - التوزيعات المقترحة وأسهم المنحة و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة ، كما إقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 3,750 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. إن تلك الإقتراحات تخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 13 أبريل 2014 على توزيع أرباح نقدية بواقع 7.5 فلس للسهم بمبلغ 225,000 دينار كويتي وتوزيع أسهم منحة بواقع 7.5 سهم لكل 100 سهم بإجمالي 2,250,000 سهم ومكافأة أعضاء مجلس إدارة بمبلغ 35,000 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

15 - صافي أرباح الاستثمارات

2013	2014
64,752	20,000
63,216	58,933
127,968	78,933

إيرادات توزيعات أرباح
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع

16 - مصاريف عمومية وإدارية

2013	2014
592,720	598,981
693,030	228,546
77,859	48,454
73,518	77,856
57,994	54,923
12,750	22,250
220,822	-
46,529	42,306
1,775,222	1,073,316

تكاليف الموظفين
عمولات مدفوعة للوسطاء والعملاء
استهلاك (إيضاح 8)
إيجارات مكاتب
اشتراكات
أتعاب مهنية وقانونية
مخصص أخطاء صفقات سوق الكويت للأوراق المالية
مصاريف أخرى

17 - إيرادات أخرى

2013	2014
-	63,655
1,071	4,076
8,983	852
5,084	2,633
15,138	71,216

مخصص أخطاء صفقات سوق الكويت للأوراق المالية لم يعد له ضرورة
مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
ربح من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
إيرادات متنوعة

18 - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم المحول إلى الإحتياطي القانوني.

19 - حصة الزكاة
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

20 - ربحية السهم
ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم احتساب ربحية السهم بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

2013	2014	
709,003	218,306	صافي ربح السنة
30,000,000	30,000,000	عدد الأسهم القائمة في بداية السنة
2,250,000	2,250,000	أسهم منحة
32,250,000	32,250,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
21.98	6.77	ربحية السهم

تم إعادة إدراج ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وذلك لعكس تأثير أسهم المنحة التي تم إصدارها خلال السنة (إيضاح 14).

21 - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة
قامت الشركة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين وأفراد الإدارة العليا ضمن النشاط الاعتيادي. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة.
إن الأرصدة والمعاملات الهامة هي كما يلي:

2013	2014	الشركة الأم	
			(i) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:
254,227	25,479	25,479	نقد ونقد معادل
4,100,000	4,140,000	4,140,000	ودائع لأجل
208,499	358,252	358,252	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
1,364	10,099	10,099	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			(ii) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر:
68,121	69,464	69,464	صافي إيرادات العمولات
(32,221)	(17,634)	(17,634)	مصاريف عمومية وإدارية
118,512	123,087	123,087	إيرادات فوائد
			(iii) مزايا أفراد الإدارة العليا:
2013	2014		
110,111	114,849		مزايا قصيرة الأجل
7,797	9,614		مزايا طويلة الأجل
35,000	3,750		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

22 - التزامات محتملة
لدى الشركة خطاب ضمان قائم مصدر لصالح سوق الكويت للأوراق المالية بمبلغ 50,000 دينار كويتي (2013):
50,000 دينار كويتي (إيضاح 4).

23 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين والاستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر، حيث أن الودائع لأجل تحمل معدل فائدة ثابت.

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين. إن النقد والنقد المعادل والودائع لأجل للشركة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. كما يتم إثبات رصيد المدنيين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدنيين.

ج - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا الخطر.

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر عن عدم قدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع. مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن نمط الاستحقاقات للمطلوبات المالية كما يلي :

2014			المطلوبات المالية دائنون وأرصدة دائنة أخرى
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 شهر إلى 3 أشهر	
130,027	10,883	119,144	
2013			المطلوبات المالية دائنون وأرصدة دائنة أخرى
المجموع	من 3 إلى 12 شهر	من 1 شهر إلى 3 أشهر	
329,250	219,724	109,526	

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ استثمارات الشركة في أدوات الملكية المصنفة "كاستثمارات متاحة للبيع".

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى الشركة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر:

2013		2014		مؤشرات السوق
الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية %	
26,812 ±	%5 ±	14,636 ±	%5 ±	سوق الكويت للأوراق المالية

24 - قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية كالأستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بلحدي الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2014 :			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	
292,722	-	292,722	استثمارات متاحة للبيع
376,631	376,631	-	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
669,353	376,631	292,722	المجموع
2013 :			
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الأول	
648,590	112,350	536,240	استثمارات متاحة للبيع
375,693	375,693	-	مشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة
1,024,283	488,043	536,240	المجموع

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدرت إدارة الشركة أن القيمة العادلة للنقد والنقد المعادل، والودع لأجل، والمدنيين والدائنين تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد الشركة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.



25 - إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.
وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.